فرنسا ونظرية التحديث فى مصر فى عهد محمد على

عبد الكريم مدون

ارتبط التاريخ العربي عموما والمصري على وجه الخصوص بتحولات على مستوى مناهجه وتقنيات قراءة الحدث ، وقد شكلت مرحلة القرن التاسع عشر ، المجال المعرفي الذى اختلفت حول صيرورة أحداثه مجموعة من الدراسات ، ويرجع هذا التنوع فى القراءة ، أولا الى غنى المرحلة التاريخية من ناحية التحولات الحديثة ، وثانيا لكونها تشكل نقطة التماس والاتصال مع الآخر حيث سمحت وسائل الاتصال والتواصل لمصر والعالم العربي ، التعرف على التجارب الأوربية فى مجالات متعددة ، تحولت الى "كونية " بعد انتشارها ، وقد كانت مصر أولى المجالات العربية فى انتمائها الى هذه " الكونية " أولا عن طريق اتصالها بفرنسا من خلال الحملة الفرنسية ، وثانيا من خلال تجربة مميزة عرفتها خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، هذه التجربة ، وانطلاقا من المعطيات السابق ذكرها ، شكلت اختلافا حول تحديد معالمها بين عملية التحديث والإصلاح من جهة والاقتباس والمماثلة من جهة أخرى ، وقد جاء مصدر هذا الاختلاف أساسا من خلال فهم للحداثة نفسها فى ارض نشأتها أولا ثم فى أرض استقبالها ثانيا .

إن الإشكال المطروح لدى الدارسين العرب يتمثل فى كيفية إدراك الحداثة فهي لا تمثل نقطة زمنية يقف عندها التاريخ ولكن هى عبارة عن صيرورة تراكمية عبر الزمان ، فالعرب لم يعيشوا الحداثة فى بنائها ولم يواكبوها فى جانبها الكرونولوجى ولكنهم أدركوها فى جانبها السانكرونى ، فقد استطاعوا إدراك مكتسبات الحداثة وما حققته من منجزات سواء فى الميدان الفكري أو السياسي أو الاقتصادي ، من غير ملاحقتها فى بنائها وتتبعها فى إرساء أسسها فالحداثة التى تعامل معها العرب هى حداثة مشهد لا حداثة مسار ، ولعل هذا ما يجعلنا عندما

نتحدث عن الحداثة ننطلق من نتائجها ومكتسباتها ، ناسين أن وراء تلك النتائج مسارا طويلا وديناميةوحركة وعمليات التأسيس واعادة التأسيس وهنا تطرح أمامنا العلاقة بين الحداثة كفكرة والتحديث كممارسة داخل نظام أو نظرية ، حيث أن دراسة الحداثة من خلالها تسمح بقراءة منطقية للواقع والتاريخ [١].

لقد باتت هذه المعطيات غائبة عند قراءة تجارب التحديث فى العالم العربي، فدراسة التجربة المصرية خلال فترة حكم محمد على ارتبطت بسكونيتها داخل الزمن وبذلك تم النظرية إليها من خلال فرضيات الفشل والنجاح ، والمماثلة والفردانية دون قراءتها داخل الحركة العامة .

ان مستويات الفشل والنجاح ترتبط بنهاية الزمن وهذا لا يمكن الأخذ به في هذه التجربة باعتبارها شكلت نتيجة لمرحلة وسببا لمرحلة أخرى ، أما الطرح الذى يرتبط بالمماثلة والفردانية أو الانفراد ، فهو فى الأولي ينطلق من تشبيه غير منطقي بتجارب الآخر حيث ذهب البعض إلى نعتها برأسمالية الدولة أو كما قال لويس بلان : " الدولة الرأسمالى الأول " ، وآخرون قالوا بالاشتراكية الحكومية ، ثم هناك من قال بأنها تمثل نظام جماعيا [٢]، فالأولى تجمع بين التحديث والاقتباس عن الغرب ، فى هذه الحالة يجب أن نتحفظ من استعمال كلمة "رأسمالية " التي استعملت فى أوربا فى بداية القرن الحالي للدلالة على" رأس المال والرأسمالى " والذي استعمله لويس بلان بشكل يحمل نوعا من المبادئ الاشتراكية التى تجعل الدولة تقدم رؤوس الأموال دون المشاركة فى الأرباح التي تبقى حسبه من نصيب العمال ، فهل كان الأمر كذلك فى مصر ؟

أما الطروح الثاني فقد ربط دون وعى بين استعانة محمد على فى تجربته بمجموعة من العناصر الذين كانوا تابعين لجامعة سان سيمون التى تعرضت الى الانقسام بداية من سنة 1833 وقد ربط من قالوا بذلك " تجربة الاشتراكية الحكومية"

بين مذهب السانسيمونيين الذى قال بسيطرة الحكومة على وسائل الإنتاج ونفوذها فيما بعد فى الفكر الاشتراكي الطوبوى مع العلم ان كلمة اشتراكية لم تظهر فى فرنسا إلا سنة 1831 ، لكن الذى لم يحدده هؤلاء يتمثل فى علاقة من اشتغلوا مع محمد على بهذه الحقائق النظرية للفكر السانسيمونى ، والمتمثل أساسا فى حل البرلمان وإعلان الدكتاتورية لفرض الإصلاحات ، مع الأخذ بعين الاعتبار، فى ذلك المجتمع ككل والذى يوفر للفقراء شروط العيش الضرورية [٣]. أما الطرح الثالث فيرتبط بمميزات الحضارات المعتمدة على الري بمياه الأنهار والتى قال بها منتسكيو، وهذه الحضارات طبعا تعتمد العمل الجماعي المنظم من طرف " الدولة "، وهو طرح له علاقة بمنظور الأخر ، الذى يعتمد على مياه الأمطار فى الري ، لمثل هذه الحضارات .

إنها طروحات لمستويات متعددة انطلقت من بعض المتماثلات العامة دون مراعاة التدقيق الذى له علاقة بالتعميم الغير الممنهج ، وفى هذه الحالة فالبحث لا يرتبط بتقديم بديل لهذه الطروحات ، التى تبقى أساسية ، ولكن يمثل عرضا لواقعية الحالة والتى تتفاعل فيها عناصر متعددة ، وهى القراءة التى يمكن نعتها بالانفرادية بحيث ساهم فى تكوينها ثلاثة عناصر، فرنسا الدولة على المستوى الأوربي وشخصية محمد على وبقايا السانسيمونيين فى مصر ، وانفرادية هذه القراءة ترتبط هى الأخرى بعناصر ثلاث أثرت وتفاعلت مع تجربة محمد على ، حركية الداخل المتمثلة فى المالية ، وحركية الداخل والخارج المتمثلة فى الجيش وحركية الإنتاج المتمثلة فى الأشغال العامة .

إن غياب العنصر الأول فى التكوين ارتبط بالتقلبات التى كانت تعرفها فرنسا خلال المرحلة التى انتهت بثورة 1830 وما بعدها التى انتهت بثورة 1848 مع اختلاف فى الموقف بخصوص مصر بين حكومة تيرس وحكومة جيزو ، ومع هذا المخاض السياسي الذى كانت تعرفه الدولة الفرنسية فى أوربا يبقى العنصران

الثاني والثالث أساسيان فى ذلك التكوين الانفرادي ، وتقول (Nada Tomiche):
"طيلة ثلاثين سنة وبواسطة إدارة أعيد تنظيمها ، عمل محمد على على فرض تسيير اقتصادي صارم ودقيق للبلاد لم يستلهمه انطلاقا من نظرية أو من خلال تجربة قديمة أو معاصرة ولم يتخذ أية دولة نموذجا ولم ينطلق من مذهب معين "[٤] فى حين أن (Francis Riaux) له رأى آخر حيث يقول : " لقد قدمت فرنسا لمصر أكثر ما قدمته أية دولة أوربية أخرى ، ان المهندسين الفرنسيين هم الذين فكروا وطبقوا أغلبية المشاريع فى مجال الأشغال العمومية والتى كانت نتائجها تغيير وجه البلاد"[٥]، والمقولتان تضعنا أمام قراءتين القراءة الأولى ترتبط بماكيفلية محمد على رغم كونه لم يقرأ كتاب الأمير[٦] ، وهنا تطرح أمامنا القراءة السيكولوجية لشخصية محمد على المرتبطة بعبقريته الفطرية، أما القراءة الثانية فترتبط بفاعلية الدور الذى لعبه الفرنسيون فى مصر لدرجة تغيير وجه البلاد كما قال (ريو) ونذكر من بين هؤلاء ، Linand de Bellfonds ، كبير المهندسين و Mougel والسيد Droveti والعالم الفرنسى Frederic Cailliauds والسيد Le Fevre وD, arnaud و Lambert و Thibaut والمهندس Sabatier والكولونيل Seve ، كما استقدم محمد على طائفة من كبار الضباط الفرنسيين لمساعدته على تنظيم الجيش حيث تكون العديد من الضباط المصريين على يد الفرنسيين ، وعندما أنشأ المدرسة الحربية بالجيزة تولى تنظيمها السيد Varin وعين السيد Carre مديرا لمدرسة الموسيقى العسكرية وقام السيد Galice بإصلاح قلاع الإسكندرية وإنشاء غيرها للدفاع عن شؤون البلاد وسواحلها وعين السيد Cerisy لإدارة دار الصناعة الكبرى بالإسكندرية لبناء السفن الحربية، وكان Jumard عضو المجمع العلمي المصري أيام بونبارت مشرفا على البعثات التى يوفدها محمد على الىفرنسا [٧]، فمن خلال هذه الأسماء التى ارتبطت بمصر وبتجربة محمد على، يمكن أن نميز اهتماماتها فى توجهين توجه يرتبط أساسا بالجيش ومقوماته العلمية والمجالية

وتوجه آخر له علاقة بالأشغال العمومية واعادة الإنتاج ، والتوجهين معا يرتبطان مع التوجه الذى أسميناه بالحركية الداخلية والمتمثلة فى المالية التى تحكم علاقة محمد على مع المجتمع المصري وبذلك يكتمل المنهج الذى يرتبط بانفرادية مصر ، لكن اذا ما حاولنا وضع مقاربة بين توجهات تلك الأسماء السابق ذكرها والحركة السانسيمونية التى برزت فى فرنسا وحاولت تصدير أفكارها الى الخارج خاصة مصر كما جاء فى صحيفة Ie Globe الناطقة باسم هذا المذهب ، فإننا نميز فرقا بين طبيعة الأفكار السانسيمونية كما برزت فى فرنسا والتى تعبر عن نفسها انطلاقا من ثلاث وحدات ، العلم والصناعة ، وحل البرلمان وإعلان الدكتاتورية لفرض الإصلاحات ثم توفير الشروط الضرورية لطبقة الفقراء ، وهى تدابير فى مجملها لا ترتبط بالحاضر وانما لها علاقة بالمستقبل لذلك سميت بالاشتراكية الطوبوية ، فهناك فارق بين الأفكار والممارسة على ارض الواقع لدى بعض الفرنسيين الذين اشتغلوا مع محمد على والذين ارتبطوا بهذا المذهب ففكرة سيطرة الدولة كانت قائمة وهى من وحي محمد على الذى أراد تكوين قوة عسكرية وقوة منتجة وفرها هؤلاء انطلاقا من استعمال جزء من فكرهم السانسمونى فى مجالي العلم والإنتاج وهنا تكمن عملية التحديث الذى حاول من خلالها محمد على الجمع بين آليات العلم المتطورة والإنتاج ويمثل هذا التوجه الى جانب دكتاتوريته الاحتكارية ، نوعا من التلاقي الذى يهدف الى الإصلاح حسب المفهوم السانسيمونى، هذا الواقع جعل جميع القوى الاقتصادية فى مصر تتحول الى الفرنسيين فمسيري الصحة والأعمال الصناعية فرنسيون فضلا على ان مخطط القوة المصرية فرنسي[٨] ، ان مستويات التكامل التحديثى حسب فرنسا يكمن فى تنظيم المالية والقوانين فى مصر أو ما عبرت عنه سابقا بالحركية الداخلية والتي أخذت بعدا جديدا بعد انهيار السياسة الاحتكارية فقد كرس محمد على جهوده لتكوين البناء السليم للدولة المصرية ، فقد عرفت مصر بعد 1841 تحولات عبر عنها تارة بالتطور الاقتصادي وأخرى باللانقلاب الاقتصادي لكن ما هو مفهوم

هذه المصطلحات وبالتالي ما هي مضامين واقعيتها فى مصر ؟

لقد اعتمد محمد على على الفرنسيين فى إقامة مشروعاته الزراعية والصناعية وكان توجههم خارجيا اكثر منه داخليا ، ما أوجب إحداث انقلاب فى اقتصاديات مصر بدل نوع مميز من التطور[٩] مرتبط بظروف مصر العامة والتى قد يكون للمجتمع المصرى دور فاعل فيها ، ففي تطور الأمم يجب توفر ثنائية منطقية ، تتمثل الأولى فى الحاكم ، والثانية فى المجتمع ، فلم تكن مصر فى عهد محمد على لتتحمل إجراء اقتصاديا فى مثل هذا العمق فلم يخطر ببال الوالي رغم ذكائه بأن يطلب من المصريين شيئا آخر غير طاعتهم ، فلم يصل الشعب خلال فترة حكمه الى مستوى فهم مقاصده ، ما يسمح له بالاندماج مع مؤسسات التى جاء بها ، فإذا كان من الضروري ان يكون هناك تغيير كان من الواجب ان يتم على المدى البعيد وهذا ما كان لا يرغبه محمد على فكان يريد تطبيق مبادئه بغض النظر عن معرفتها أو معرفة جدواها ، وإذا ما نظرنا الى الآخر والى مساره التاريخي نجد أن التحول كان تدريجيا واستمر فترة طويلة[١٠]، وبذلك فالسياسة التى نهجها محمد على تحمل توجها انقلابيا حيث أنه ركز على تغيير بعض المؤسسات القديمة وتعويضها بأخرى جديدة ، دفعت الكثير الى نعتها بعملية التحديث ، ان التطور يحكمه نمو بطيىء ومتدرج يؤدى الى تحولات منظمة ومتلاحقة تمر بمراحل مختلفة يؤدى سابقها الى لاحقها وهذا هو الذى يشكل عملية التحديث فى تكامليتها كما حصلت لدى الآخر ، لقد كانت فرنسا المحرك الأساسي لعملية الانقلاب الذى عرفته مصر محمد على ، فمن خلال وثائق الأرشيف الأوربى بدار الوثائق نلاحظ أن هناك اتجاه واحد يتمثل فى الدور الكبير الذى كان يلعبه المهندسون الفرنسيون فى إتمام العمليات المتمثلة فى بناءه الجسور والقناطر ، بل وأن تصاميم هذه الأخيرة لا تتم الا بموافقة مصلحة الجسور والقنوات فى فرنسا ، اذ أن أى مشروع يتم اقتراحه لا يطبق إلا بعد هذه الموافقة ، وهذه الوثائق لا تقف عند هذا الحد فهى تمدنا كذلك بمعلومات تقول : بأن العاملين

على تطبيق هذه التصاميم كانوا يدفعون الوالى الى جلب الاختصاصيين والآلات من فرنسا [١١]، ولم يتم الاقتصار بخصوص التخصص على المهندسين إنما أصبح الاختصاص يشمل الحرفيين فى مجالات متعددة كالنجارة مثلا ويؤكد هذا التوجه موجل حينما كان يقوم ببناء إحدى السدود فى مصر ، القناطر الخيرية، كانت حاجته الى نجارين يعملان تحت رئاسة السيد Dean وبما انه لم يكن يعرف أحدا لشغل هذين المنصبين فقد توصل بأمر من الوالى للبحث عنهما فى دار الصناعة ثم فى المدينة لكنه بعد بحث طويل لم يجد أحدا فى المستوى ولهذا عمل على التخلى عن هذين المنصبين وكان يتأسف حينما يرى العمل فى السد غير متكامل كما هو الشأن بالنسبة لجميع أعمال هيكلة البناء وقد عمل مرارا ، حسب قوله ، على ضرب النجارين وقطع أجورهم ، ولم يتوصل الى أية نتيجة ، ولكنه بالصدفة وجد من بين الأربعين أو الخمسين من العمال الفرنسيين الذين وصلوا الى مصر ، نجارين كفأين وهما الاخوة Tarjon و Tercal واللذين يطلبان العمل بمتوسط أجر يصل الى 800 قرش شهريا[١٢] .

يمكن أن نخرج بمجموعة من الاستنتاجات ، من خلال كلام موجل أحد كبار المهندسين الفرنسيين فى مصر الذين لعبوا دورا هاما فى أعمالها العامة ، ترتبط أساسا بعملية التحديث فإذا كانت فاعلة على المستوى العلوى من الناحية العلمية تصاميم هندسية مراقبة من طرف المصالح المختصة فى فرنسا فهى على المستوى التحتي لا تحمل هذه الحداثة التى بقيت منحصرة على مستوى العمال الحرفيين فى العنصر الفرنسى وهذا يخرج العامل المصرى من دائرة التحديث وهذا يدفعنا الى الحديث عن غياب وعى محلى بفاعلية هذه التحولات ، وترتبط أسباب غياب هذا الوعى إما فى عوامل ، خارجية تتمثل فى عدم عمل الفرنسيين المشتغلين فى مصر على تكوين الأهالي خوفا من مزاحمتهم لهم وأجر 800 قرش يؤكد ذلك فى وقت كان العامل المصرى يسخر للعمل فى هذه المشاريع الإنتاجية بدون أجر ،

أو عوامل داخلية تتمثل فى سياسة محمد على وفى معاملته للمصريين من جهة ، وقد ترجع تلك الأسباب من جهة أخرى الى الفرد المصرى نفسه .

لقد كانت الأعمال التى تمت من طرف المهندسين الفرنسيين فى مصر مرتبطة أساسا بالزراعة التى تمكن بالأساس من تطوير واعادة الإنتاج مع استمراريته وقد تأكد هذا التوجه من خلال الاقتراحات التى تقدم بها موجل الى الوالى بخصوص تطهير ترعة المحمودية أولاً لجعلها صالحة للملاحة وثانيا لتتمكن عن طريق آلات بخارية لرفع المياه من سقى حوالي 15000 فدان على طولها[١٣]، هذا بالإضافة الى مشاريع أخرى والتى كانت بمثابة المحرك للرى الدائم الذى يشجع بالأساس على التخصص فى بعض الزراعات التسويقية ، كل هذا يوضح لنا ارتباط مصر فى ميدان الزراعة بالخبراء والفنيين الفرنسيين ، لكن هل تمكن هؤلاء الفرنسيون من تكوين مصر على النمط الفرنسى أم ان الظروف حالت دون ذلك لاختلاف الأنماط بين الطرفين ؟

للإجابة وبوضوح على هذه الإشكالية لا بد من الرجوع الى الإدارة المصرية باعتبارها المؤثر المباشر فى جميع التحولات الاقتصادية والسياسية ، لننظر ما قامت به فرنسا من إصلاح فى هذا القطاع وبالخصوص المالي باعتباره المحرك الأساسي الذى اعتمدته السلطة المصرية لتحقيق أهدافها ، فقد جلب محمد على السيد Rousset والذى ترك خدمة وزارة المالية الفرنسية بموافقة حكومته سنة 1844 ليساعد محمد على فى إصلاح أحوال مصر وتخليص حساباتها من القيود العديدة والتقاليد القديمة ، حيث عمل على تبسيط الإجراءات وطبق نظام المراقبة فهو يرى ان تسيير الإدارة المالية جد صعب اذا لم تكن هناك مراقبة صارمة على جميع العمليات الحسابية وفى جميع المستويات ، واقترح لذلك إقامة مراقب رئيسي داخل وزارة المالية يكون له اتصالا بباقي المراقبين ، ويكون تحت امرته مفتش أو ثلاثة يقومون بمراجعة الحسابات للسنوات الماضية والجارية قصد المقارنة ، ما يساعد

على معرفة الوضعية العامة [١٤]، ولكن رغم كل هذه الإجراءات فقد كان السيد روسية يرى أن هناك خصوصية بالنسبة لمصر تتمثل فى ان الإدارة المالية تعتبر من أهم المؤسسات التى تعتمد عليها الدولة ، فقد عرض على مجلس القاهرة مشروع إصلاح مالي وذلك بما يلائم مصر فى بعض الأشكال المعمول بها فى فرنسا فهو يرى ان هناك فرقا شاسعا فيما بين طبيعة الإيرادات بالنسبة للمجالين فى طريقة الأداء من جهة وفى عادات السكان من جهة ثانية بالإضافة الى وجود عقليات مختلفة مما يجعل من الصعب تطبيق نفس الأسلوب ، ولذلك فهو يقترح تجديدا عمليا يتمثل فى ان تهتم وزارة المالية بجميع الإيرادات والمصروفات وان تكون عمليات البيع والشراء ، التى هى الآن تابعة لوزارة الخارجية ، تابعة لوزارة المالية وذلك للحفاظ على جميع مداخيل الدولة ولأداء مصاريفها [١٥] .

فالتنظيم الفرنسي قد دخل الإدارة المالية المصرية ليغير بعض مرافقها بما لا يخالف خصوصيتها التى تختلف عن فرنسا ومن الملاحظ ان محمد على لم يتوقف عند هذا الحد بل نراه يبعث سامي باشا الى باريس ليتعرف على طريقة تسيير بعض الإدارات العمومية[١٦].

هذه بعض النماذج التى توضح بجلاء مدى ارتباط مصر فى مجموعة من المشاريع التى لها علاقة بشكل أساسي بالتحولات الانفرادية والتى تمثلت فى الحركيات الثلاث الأشغال العامة والجيش والمال ، فقد ارتبط اسم فرنسا بمجموعة من المشاريع المقامة فى مصر واقترنت الأسماء السابق ذكرها (سيف ولينان وموجل وروسية وغيرهم) بهذه الحركيات الثلاث لكن هل كانت هذه الحركيات لتغير من بنية مصر العامة بحيث يصبح الإصلاح بمثابة إعادة تشكيل نظام ما ، يتوافق مع المستجدات التى تطرحها ظروف التبدل [١٧] . من الصعب الإجابة على هذا التساؤل الذى يحمل نوعا من التجزؤ فى بنيته، خاصة وأن التحول لحق بنيات محددة دون العقليات وهذا ما دفع بروسية عند حديثه عن إصلاح مالية مصر الى استعمال كلمة خصوصية

والتى من الضروري مراعاتها فى عملية التحديث التى نهجها محمد علـــى والتـــى سماها (ريو) بالوجه الجديد الذى رسمه الفرنسيون فى مصر ، لكـــن يبقـــى هـــذا التحول " الجديد " جزئيا رغم حمولته التحديثية المرتبطة بالعلم والإنتـــاج ، والتـــى انحصرت فى أهداف السلطة الحاكمة ، فهى لم ترق الى مستوى مســـايرة ظـــروف التبدل العام ، ورغم ذلك فيمكن اعتبارها تجربة متقدمة فى وقتها وفى ظروفها اذا ما تمت قراءتها بعيدا عن تلك النظرة التى تحدد الحداثة والتحديث فى إطـــار ســـكونية زمنية ، فالتحديث بنية متكاملة ، ولفهمها فى إطار مجالها المرتبط بتجربـــة محمـــد على وجب الابتعاد عن المماثلة والاقتباس الغير المنطقي الذى قد يؤدى الى مجموعة من المغالطات المعرفية واذا شكل العلم والإنتاج أرقى مستويات التحديث فى عـــهد محمد على ، فقد غاب هذا المستوى فيما سمى بالمشروع المجتمعـــي فلـــم يســـتفد المصريون من اقتباس محمد على للنظم الغربية ، ولكن هذا الاقتباس مع ذلك أســـس نوعا من الحركية التى لا يمكن تغييبها لفهم تاريخ مصر طوال القرن التاسع عشر ، فالمصريون كانوا فى حاجة الى تطوير وتعديل لا الى انقلاب وتغيير وهنا تم الإبعاد عن إصلاح وضع قائم مقابل انقلاب مرحلي فرضته ظرفية التحول ومع ذلـــك فقـــد كرس هذا التحول نوعا من الإثارة الاجتماعية التى بدأت تتكون والتى ستكون فاعلـــة فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر رغم محدوديتها فى فئة اجتماعية مميزة .

هل من الضروري ان يكون أى مشروع تحديثى اجتماعيا ؟ إذا مـــا اجبنـــا بنعم حول هذا التساؤل فإننا سنكون طوبويين كما فعل السانسيمونيون ، فالأساس فى الدراسات التاريخية لا يرتبط بتحديد ما يجب ان يكون عليه المجتمع ، ولكن التحديـد ينطلق مما هو كائن ، هذا هو الخطأ الذى نقع فيه عندما نتحدث عـــن الحداثـــة أو التحديث بمنظورهما الغربى ، خاصة وأننا ننطلق من نظرتنا لنتائجها أى مما حققتـــه على مستويات متعددة بما فيها الاجتماعية ، وإذا حاولنا دراسة هذا الواقع المشهد فى أوربا وفى فرنسا بالأساس فقد ارتبط بفئة اجتماعية معينة كسبت العلـــم والمـــال ،

وواجهت من خلالهما الاكليروس والنبلاء واستطاعت بهذه المواجهة تحقيق مستويات متعددة من التغييرات ولا نقول كلها ، لذلك ولفهم التجربة المصرية التى مارسها محمد على يجب دراستها فى ذاتها وانطلاقا من خصوصيتها ، ويمكن أن نقول أن تجربته شكلت انتفاضة على مستويات قديمة كان من الضروري ممارستها بهذا الشكل لوضع مسار جديد لإرهاصات بناء الدولة المصرية التى ستتضح معالمها فيما بعد .

لكن تجربته كانت تمثل بالنسبة لعامة الناس عبئا لا يحتمل من الضرائب الفادحة واعمال السخرة وهذا يرتبط كما قلنا سابقا بالحركية المالية التى مارستها السلطة على المجتمع المصري لتحقيق حركية أخرى على المستوى العلمي والإنتاجي ، فالمشاريع التى أقامها محمد على لم ينتفع بها الجيل الذى عايشها بل انتفعت بها وطبعا بمستويات متفاوتة الأجيال التى توالت من بعده .

لقد تقدمت حالة الفلاح نسبيا عما كانت عليه زمن المماليك ومع ذلك فقد حرم من حق التملك واستهدف لفداحة الضرائب ومظالم موظفي الحكومة مما جعله فى حالة من البؤس والتعاسة رغم زيادة الإنتاج الزراعي حيث ان مداخيل مصر من التجارة مع أوربا وأفريقيا وآسيا وصل سنة 1836 الى 130 مليون فرنك لساكنة تقدر ب ثلاثة ملايين نسمة وهى تمثل نفس القيمة التى تقدمها التجارة الفرنسية التى تقدر ساكنتها ب 32 مليون نسمة سنة 1830، [١٨] فرغم هذا الرخاء الاقتصادي الذى كان الفلاح المصرى مشاركا فيه ، فمستواه الاجتماعي لم يتغير ، وقد وصف مانجان Mengin المؤرخ الفرنسى هذه الوضعية بقوله " اذا صح انه لا توجد فى العالم بلاد اغنى من مصر من الوجهة الزراعية ، فليس ثمة بلاد أخرى اتعس منها سكانا ، وإذا بقى العدد الذى بها من السكان سنة 1822 (الذى يقدر بأكثر من2,5 مليون) ، فالفضل فى ذلك إنماء يرجع الى خصوبة ارضها وقناعة فلاحيها"[١٩]، وما زاد حالة الفلاح سوءا كونه كان مجبرا على تقديم اعمال السخرة التى اقيمت

معظم المشاريع الكبرى عن طريقها ، مثال ذلك شق ترعة المحمودية التى اشـــرف عليها المهندس الفرنسي كوسطى (Coste) حيث تحدث هذا الأخير عـــن أعمـــال السخرة التى رافقتها فقال: " كان على كل مدير مديرية أن يقدم عددا من الرجال.... فتقدم الجيزة ثلاثين ألفا ، والبحيرة خمسين والقليوبيـــة ثلاثيـــن ، والمنوفيـــة مائـــة وعشرين ، والشرقية خمس وعشرين ، والمنصورة خمسة عشر ، والغربيـــة مائـــة وثلاثين ، أى أن المديريات تقدم ما مجموعه أربعمائة آلف فلاح " [٢٠] وإذا ما حاولنا ربط هذه الإحصائيات بعدد ساكنة مصر التى تصل فى هذه الفترة إلى حوالـــي 2,5 مليون نسمة فان النسبة المئوية للساكنة التى اشتغلت فى حفر المحمودية تصل إلـــى 16% وكلما تعددت أوراش العمل كلما زادت هذه النسبة ، وهذا يفند ما ذهب إليه (ريو) عندما قال ان المهندسين الفرنسيين هم الذين فكروا وطبقوا أغلبية المشـــاريع فى مجال الأشغال العمومية والتى كانت نتائجها تغيير وجه مصر ، فقد نتفق معه فى عملية التفكير المرتبط أساسا بالعلم ولكن الآلة المطبقة لهذه المشاريع كانت مصريـــة شكلتها أيادى وتضحيات الفلاحين الذين كانوا يمارسون نوعا من التحديث دون وعى به . هذا بالإضافة إلي ما كانوا يقدمونه لعملية تشكيل الجيش عن طريـــق التجنيـــد الإجباري وذلك طبقا للنظام الجديد الذى أرســـى قواعـــده محمـــد علـــى بمســـاعدة المستشارين الفرنسيين وهذا التجديد تطلب العديد من الساكنة الفلاحية وصلت حسـب إحصاء الجنود سنة 1839 الى 235880 [٢١] أي حوالـــي 8% مـــن مجمـــوع الساكنة ، والتى اذا ما أضيفت إلى النسب الكبيرة التى تقوم بعمليات الســـخرة فإننـــا يمكن إن نقول إن عملية التحديث التى باشرها محمد على بمســـاعدة فكـــر وعلـــم الفرنسيين ما أمكنها النجاح بدون الفلاح المصري .

أما على مستوى الصناعة التى أقامها محمد على فرغم كون الذين اشـــتغلوا بها قد استقدموا من قراهم وانتزعوا من حقولهم بالقوة ورغم الكراهية الحـــادة مـــن جانبهم للآلات ولأساليب الإنتاج الحديث فان هذا لم يمنع ظهور مجموعة عمالية فى

إطار الصناعة المصرية الناشئة قدر عدد أفرادها حوالي 40 ألف عامل أي ما يناهز 0,16 % من مجموع الساكنة المصرية خلال العشرينيات من القرن التاسع عشر ، لقد كانت أجور العمال على اختلاف طبيعة لوظائف متقاربة ومنخفضة على العموم وتعكس الأثر السلبي الذى كان لتطبيق الاحتكار فى المجال الصناعي ولملكية الدولة للمشاريع الكبرى ، وتحكمها فى طريقة العمل بها ، كما يظهر ان المستوى المعيشي للطبقة العاملة المصرية فى هذه الفترة ظل متدنياً لما احدثته السياسة الاقتصادية على باقي فئات المجتمع ،ولتوضيح هذه الوضيعة التى عانى منها العامل المصري نعطى مثالا للأجر الذى يتقاضاه نجار سنة 1825 والذى يصل إلى ما بين4 إلى9 [٢٢] قروش فى اليوم أي ما يعادل ما بين 120 و270 قرش فى الشهر ، وقد أوردنا هذا المثال أولا للرد على موجل الذى لم يجد نجارا للاشتغال فى السد واضطر إلى جلبه من فرنسا من بين الخمسين عاملا فرنسيا الذين وصلوا إلى مصر بأجر وصل إلى 800 فرش فى الشهر وهذا يؤكد من جهة سبب عدم التوازن بين مداخيل الدولة وساكنتها ، ومن جهة أخري فهو دليل على ان فرنسا كانت تحول دون تحديث العاملة المصرية حتى لا تزاحمها فى الأجور الكبيرة التى كانت تأخذها من الوالى .

إن الترابط بين العوامل التى شجعت أو أعاقت التنمية ، من القوة بحيث يكاد يكون مستحيلا ان نعزل عاملا مركزيا واحدا أو حتى عدة عوامل ، ونجعله مسؤولا عن سقوط نظام الاحتكار، ان إلقاء المسؤولية على أوربا وحدها قد يكون مضللا بقدر إلقائها على الشكل السلبي للسياسة الاقتصادية او لشخصية المجتمع أو لفساد الطبقة الحاكمة ، ويمكن بسهولة الزعم بحيث ان الكثير من الحقائق يمكن تأكيها والمتمثلة أساسا فى الواقع وخصوصية مصر ، والتى تحكمت فى عملية التصرف الإنساني الذى مارسه محمد على حيث أنه من خلال النسب المائوية السابق الإشارة إليها فلن الأشغال العمومية هي التى أخذت حصة الأسد بالنسبة للساكنة المصرية ، وهذا يعنى

نوعا من التحديث الذى يتماشى مع الظروف البيئية للبلاد ، ويأتى الجيش والصناعة، رغم أن مجموعة من الدراسات ربطت بينها وبين سياسة الاحتكار ، بنسب لا تمثل إلا جزءا بسيطا من هذه الساكنة ويمكن القول ان محمد على كان منطقيا فى تعامله مع ظرفية البلاد المادية والمعنوية ، فقد كان رغم استبداده اكثر حكام عصره استنارة ووعيا ، عندما حاول بضربة واحدة أن يحول مصر المتخلفة إلى دولة حديثة ذات اقتصاد حديث وبمشاركة جميع الشرائح الاجتماعية دون وعى منهم، وهذا ما يجب أن نضعه فى الاعتبار عند أية محاولة تقييمية للتجارب التحديثية العربية .

الهوامش

١- عبد السلام بن عبد العالى ، ثقافة الأذن والعين ، الدار البيضاء تبقـــال، 1994، ص. 19 .

٢- محمد إبراهيم منصور،دور الدولة فى عملية النم والرأسمالي فى عـــهد محمـــد على 1805- 1848 فى المجلة التاريخية المصرية ، المجلـد 33، 1986، ص ص 191- 193.

٣- شر ينب روبير،القرن التاسع عشر،ترجمة أسعد داغـــر، بـــيروت 1969، ص 96.

٤- Nada , Tomiche, l' Égypte moderne , Paris , P.U.F , 1976 , PP 18 - 19.

٥- Francis , Riaux , la France et l' Égypte , Paris , 1870 , p.11 .

٦- ذوقان قرقوط ، جوانب غير معروفة من تجربة محمد على باشا ، فى مجلـــة الوحدة ، ع 31 -32، 1987، ص 101.

٧- محمد نجيب أبو الليل ، الصحافة الفرنسية فى مصر منذ نشـــأتها حتـــى نهايـــة الثورة العرابية، القاهرة ،1953 ،ص ص 129ــ 131.

٨- A.A,F.O,78/557 lettre from Murray to Straphord Canning, 17 decenbre 1848 .

٩- محمد فهمى لهيطة ، الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ، القاهرة ، 1944، ص ص ٠ 66 ــ 68

١٠- Merriau, Paul, l' Égypte contemporaine, 1840 - 1857, Paris, 1857 , PP. 46-48.

١١- A.E, boite 77, letrre de Mougel a Artin, 19 mai 1844.

١٢- A.E boite 77 letrre de Mougel a Abbas , 16 septenbre 1846.

١٣- A.E, boite , 7 letrre de Mougel a Artin bay , 7 nouvenbre 1843.

١٤- A.E, boite 77 , letrre de rousset a Artin bay , 11 nouvembre 1843.

١٥- A.E, projet de rousset en 1845 , boite , 77.

١٦- Sabry , Mohamed , I'empire egyptien sous M. Ali, Paris , 1933,p 582.

١٧- حليم الياجزى ، الإيديولوجية الإصلاحية ومظاهرها فى الفكر العربى الحديث، المجلد الثانى ، بيروت ، 1985 ، ص 13 .

١٨- Dsniel, Penzac , Epidemies , en demies et populqtion en Egypte au XiX siecle , in egypte au XiXsiecle , Paris , 1982 , P29 .

١٩- عبد الرحمان الرافعى ، عصر محمد على ، ط 4 القاهرة ، 1982، ص 550.

٢٠- محمد فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة مصر محمد على ، ط I القـــاهرة ، 1948، ص . 42 .

٢١- عبد الرحمان الرافعى ، المرجع السابق ، ص . 355.

٢٢- محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص . 504.